Journal of Agricultural Sciences and Sustainable Development

Open Access Journal
https://jassd.journals.ekb.eg/

ISSN (Print): 3009-6375; ISSN (Online): 3009-6219

The Role of Economic and Environmental Legislation in Limiting Population Growth in Egypt

Hussein, A. E. A. H.[1*] Ali S. M.[2] Mohamed S. A.[3] and Hussein A. T.[4]

1- Department of Environmental Administrative, Legal and Economic Sciences, Institute of Environmental Studies, Al-Arish University, Egypt.
2- Department of Economics, Faculty of Commerce, Al-Arish University, Egypt.
3- Department of Agricultural Economics, Faculty of Agricultural and Environmental Sciences, Al-Arish University, Egypt.
4-Department of Legal Sciences and Environmental Legislation, Institute of Environmental Studies, Al-Arish University, Egypt.

Abstract

Population growth is considered one of the most important problems facing Egypt at the present time.
Population increase results from several factors, the most prominent of which is natural population growth that results from increased birth rates and reduced death rates. Population increase affects the economy significantly, as it increases pressure on natural resources and reduces agricultural land areas, and thus affects the ability of countries to meet the needs of It also leads to an increase in unemployment and deterioration in the standard of living in some areas. This research studies the role of economic and environmental legislation in limiting population growth in Egypt. Therefore, it addressed many of the economic and environmental aspects that affect population increase, which increases the consumption of natural resources in addition to increasing carbon emissions, which helps diseases and epidemics spread faster, and leads to Environmental deterioration and environmental pollution. Countries, including Egypt, are affected differently by population increase. Developing countries suffer from major economic and social problems due to the large population increase, such as poverty, unemployment, and lack of natural and food resources. For their part, industrialized countries face other challenges, such as environmental pollution and urban sprawl.

Manuscript Information:

*Corresponding author : **Hussein, A. E. A. H**
E-mail: syfazzaldyn@gmail.com

Received: 07/06/2024
Revised: 21/07/2024
Accepted: 11/08/2024
Published: 02/10/2024
DOI: 10.21608/JASSD.2024.295995.1026

©2024, by the authors. Licensee **Agricultural Sciences and Sustainable Development Association**, Egypt. This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Keywords: Economic Legislation, Environmental Legislation, Population Growth, Unemployment, Poverty.

مجلة العلوم الزراعية والتنمية المستدامة

Open Access Journal
https://jassd.journals.ekb.eg/

الترقيم الدولي (مطبوع): 3009-6375 الترقيم الدولي (أونلاين): 3009-6219

دور التشريعات الاقتصادية والبيئية في الحد من النمو السكاني في مصر

أيمن عز الدين عبد الحميد حسين[1*]، صلاح محمود على[2]، شموع عوض محمد[3]، أحمد طلحا حسين[4]

1- قسم العلوم الادارية والقانونية والاقتصادية البيئية- معهد الدراسات البيئية- جامعة العريش- مصر
2- قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة العريش- مصر
3- قسم الاقتصاد الزراعى - كلية العلوم الزراعية البيئية - جامعة العريش- مصر
4- قسم العلوم القانونية والتشريعات البيئية - معهد الدراسات البيئية - جامعة العريش- مصر

الملخص العربى:

تعتبر الزيادة السكانية من أهم المشكلات التي تواجه مصر في الوقت الحالي، وتنتج الزيادة السكانية نتيجة لعدة عوامل، من أبرزها النمو السكاني الطبيعي الذي ينجم عن زيادة معدلات الولادة وتقليل معدلات الوفيات، وتؤثر الزيادة السكانية على الاقتصاد بشكل كبير، حيث تزيد من الضغط على الموارد الطبيعية وتقليل مساحات الأراضي الزراعية، وبالتالي تؤثر على قدرة الدول على تلبية احتياجات سكانها، كما تؤدي إلى زيادة البطالة وتردي مستوى المعيشة في بعض المناطق. ويدرس هذا البحث دور التشريعات الاقتصادية والبيئية فى الحد من النمو السكانى فى مصر لذا فقد تناول العديد من الجوانب الاقتصادية والبيئية التى تؤثر على الزيادة السكانية والتى تزيد من استهلاك الموارد الطبيعية بالإضافة إلى زيادة الانبعاثات الكربونية، والتى تساعد على انتشار الأمراض والأوبئة بشكل أسرع، وتؤدي إلى تدهور البيئة والتلوث البيئي، كما تتأثر الدول ومنها مصر بشكل مختلف بالزيادة السكانية، فالدول النامية تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة بسبب الزيادة السكانية الكبيرة، مثل الفقر والبطالة ونقص الموارد الطبيعية والغذائية. ومن جانبها، تواجه الدول الصناعية تحديات أخرى، مثل تلوث البيئة والزحف العمراني.

الكلمات المفتاحية: التشريعات الاقتصادية، التشريعات البيئية، النمو السكانى، البطالة، الفقر.

بيانات البحث:

***الباحث المسئول: هاني سعيد عبدالرحمن الشتلة**
syfazzaldyn@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2024/06/07م
تاريخ إجراء التعديلات: 2024/07/21م
تاريخ القبول: 2024/08/11م
تاريخ النشر: 2024/10/02م
معرف الوثيقة:
DOI: 10.21608/JASSD.2024.295995.1026

©2024، من قبل المؤلفين. مرخص من جمعية العلوم الزراعية والتنمية المستدامة، مصر. هذه المقالة عبارة عن مقالة ذات وصول مفتوح يتم توزيعها بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY) (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة:

تعتبر الزيادة السكانية من أهم المشكلات التي تواجه مصر في الوقت الحالي، وتنتج الزيادة السكانية نتيجة لعدة عوامل، من أبرزها النمو السكاني الطبيعي الذي ينجم عن زيادة معدلات الولادة وتقليل معدلات الوفيات ، وتؤثر الزيادة السكانية على الاقتصاد بشكل كبير، حيث تزيد من الضغط على الموارد الطبيعية وتقليل مساحات الأراضي الزراعية، وبالتالي تؤثر على قدرة الدول على تلبية احتياجات سكانها، كما تؤدي إلى زيادة البطالة وتردي مستوى المعيشة في بعض المناطق. إلى جانب ذلك، تؤثر الزيادة السكانية على البيئة، حيث تزيد من استهلاك الموارد الطبيعية وتؤدي إلى زيادة الانبعاثات الكربونية، وتساعد على انتشار الأمراض والأوبئة بشكل أسرع، وتؤدي إلى تدهور البيئة والتلوث البيئي تتأثر الدول بشكل مختلف بالزيادة السكانية، فالدول النامية تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة بسبب الزيادة السكانية الكبيرة، مثل الفقر والبطالة ونقص الموارد الطبيعية والغذائية. ومن جانبها، تواجه الدول الصناعية تحديات أخرى، مثل تلوث البيئة والزحف العمراني.

مشكلة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الزيادة السكانية باعتبارها أحدى المشكلات المؤرقة والأكثر خطورة التي تواجه الاقتصاد المصري، حيث إنها تعوق عملية التنمية في جميع المجالات لما تسببه هذه الزيادة من خطورة على معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك ومن ثم تكمن مشكلة الدراسة في دراسة أثر الزيادة السكانية المتسارعة أو المضطردة على التنمية المستدامة في مصر.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات البحثية، متمثلة في الأسئلة التالية-

(1) إلى أي مدى يؤثر معدل النمو السكاني المتسارع في مصر علي الاقتصاد المصري؟

(2) هل ساهمت الزيادة السكانية في تفاقم مشكلة البطالة فى مصر ؟

(3) هل ترتب على الزيادة السكانية الضغط علي الخدمات في مصر؟

(4) ما مدى الضرر البيئي الناتج عن النمو السكاني؟

(5) هل ساهم النمو السكاني المتزايد في التلوث البيئي ؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء علي الخطورة التي تمثلها الزيادة السكانية المضطردة على المتغيرات الإقتصادية ذات الصلة بالتنمية المستدامة في مصر ، من خلال المساهمة في تفاقم حدة مشكلة البطالة وإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي، وإختلال عدالة توزيع الموارد والدخل لشريحة عريضة من السكان وخاصة ذوى الدخل المنخفض، فضلاً عن التأثير السلبي وإنخفاض في معدلات الإنتاج والإدخار والإستثمار.

أهداف الدراسة:

(1) دراسة الإثار الاقتصادية والإجتماعية للزيادة السكانية المتزايدة علي استراتيجية التنمية المستدامة في مصر.

(2) دراسة التأثيرات البيئية للزيادة السكانية المضطردة واستهلاك الموارد الطبيعية.

(3) دراسة العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة حيث ان العلاقة بينهما تفاعلية، فالسكان محورًا رئيسًا في النمو الاقتصادي حيث أنهم الموارد البشرية المنتجة.

(4) دراسة التشريعات القانونية والاقتصادية لتحقيق الاستدامة البيئية للموارد.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تركز الدراسة علي دراسة أثر الزيادة السكانية علي التنمية المستدامة خلال الفترة (2000-2020)، ودراسة التشريعات الاقتصادية والبيئية للحد من النمو السكانى.

الحدود المكانية: دراسة أثر الزيادة السكانية علي التنمية المستدامة في مصر.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

(1) الزيادة السكانية: تحدث الزيادة السكانية أو الاكتظاظ السكاني عندما يتجاوز عدد الأنواع القدرة الاستيعابية لمكانته البيئية .ويمكن أن تنجم عن زيادة في المواليد (معدل الخصوبة)، وانخفاض في معدل الوفيات، وزيادة في الهجرة، أو الاستدامة الحيوية واستنزاف الموارد.

(2) الكثافة السكانية: يطلق عليها الكثافة الحسابية أيضاً وتعتمد على قسمة عدد السكان على المساحة وهو نظراً مقياس مضلل أحيانا لكون المساحة ذات قيمة خالية من الموارد أحياناً .

(3) التشريعات البيئية: التشريع البيئي هو مجموعة القوانين واللوائح التي تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، وتحقيق التنمية المستدامةويتضمن التشريع البيئي قوانين تتعلق بالتلوث البيئي، وإدارة النفايات، وحماية الحياة البرية والحيوانية، والحفاظ

على الموارد الطبيعية، وتنظيم استخدام الأراضي والمياه، وغيرها من المسائل المتعلقة بالبيئة والتي تهم المجتمع والإنسانية في كافة أرجاء العالم .ويعتبر التشريع البيئي أحد الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الطبيعة والبيئة.

(4) مفهوم التشريعات الاقتصادية: تعد التشريعات الاقتصادية أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها الحكومة للتحكم في الاقتصاد وتحقيق أهدافها المحددة. وتشمل هذه الأهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة، وتحسين معيشة المواطنين، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام.

التغير السكاني والبيئى: السكان في حد ذاتهم لا يعتبرون مشكلة ، وكذلك لا يعتبرون معوق للنمو والتطور ولكن المشكلة السكانية تنشأ في مجتمع فيه خلل أو عدم توافق بين الموارد المادية والبشرية، أو بمعنى آخر هي مشكلة العلاقة بين السكان من ناحية والموارد من ناحية أخرى ، وسيتم إلقاء الضوء على الآثار المترتبة على زيادة النمو السكاني على البيئة وخاصة البيئة الريفية.

أولاً: أثر النمو السكاني على النظام البيئي: على الرغم من مناقشة التفاعلات بين السكان والموارد البيئية **(شحاتة، 2003 ، ص 38)** فإن فهمنا لا يزال محدودا للكيفية التي تؤثر بها عناصر ديناميات السكان الطويلة الأمد والواسعة النطاق على البيئة أو لمتضمنات هذه التغيرات وذلك على الرغم من أنها تنطوي على متضمنات مباشرة بالنسبة لاستخدام الموارد وإنتاج وضعف المقاومة أو سرعة التأثر الاجتماعي. وهناك حقائق لا يمكن تجاهلها عن النمو السكاني فطبقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة فقد وصل سكان العالم عام 1994 حوالي 5.63 بليون نسمة ويتزايدون بمعدل 90 مليون نسمة سنويا بالتقريب وأن عددهم سيصل عام 2025 إلى حوالي 8 بلايين نسمة ومعظم هذه الزيادة تتركز فى أفقر دول العالم **(نور، 379)** ومن المقدر أن تزيد نسبة السكان التي تعيش في الدول الأقل نموا من 77 % عام 1990 إلى 84 % في عام 2020 وفى هذه البلدان يعيش بليون نسمة في فقر مدقع و 600 مليون نسمة على حافة المجاعة وهؤلاء يكافحون فقط لمجرد البقاء . كما أن نحو 200 مليون طفل يقاسون سوء التغذية الناجمة عن نقص البروتين والطاقة ، ويلقى نحو مليون طفل دون سن الخامسة حتفهم كل عام نتيجة التأثير المباشر أو غير المباشر للجوع وسوء التغذية . ومن بين سكان البلدان النامية البالغ عددهم 4,4 بليونا يفتقر ثلاثة أخماسهم إلى مرافق الصرف الصحي ، ولا يحصل ما يصل إلى الثلث على مياه نقية ، ولا يوجد لدى الربع إسكان مناسب ، ولا يحصل الخمس على الخدمات الصحية الحديثة ، ولا ينتظم خمس الأطفال فى مدارس حتى الصف الخامس ، ولا يحصل حوالي الخمس على ما يكفى من الطاقة الغذائية والبروتين ومعظم هؤلاء الناس يعيشون في أكثر من 80 بلدا لا تستطيع أن تنتج أغذية تكفى لإطعام سكانها **(شحاتة، 2003 ص : 38)**

الآثار الاقتصادية للنمو السكاني والذي يؤثر على الموارد البشرية ما يلي:

(1) زيادة الطلب على السلع الغذائية.

(2) ظهور مشكلة البطالة بأشكالها المختلفة (بطالة كاملة – موسمية – مقنعة – سافرة).

(3) الانخفاض المستمر لمستوى المعيشة للفرد نتيجة زيادة عدد الأسرة وانخفاض أو ثبات الدخل.

(4) انخفاض حصة الفرد من الأرض الزراعية المخصصة الأمر الذي يؤثر على مستوى معيشة الأسرة فى الريف نظراً لأن معدلات التزايد السكاني تزيد بمعدلات أكبر كثيرا من معدل زيادة الأرض الزراعية وأيضا انخفاض حصة الفرد من الغلة الإنتاجية.

ومن الآثار الاجتماعية للنمو السكاني ما يلي:

(1) عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لمستلزمات السكان ويؤدى ذلك إلى تدهور النوعية البشرية للسكان.

(2) ارتفاع معدلات الأمية نتيجة قلة الموارد والخدمات التعليمية.

(3) انخفاض مستويات المرافق العامة والمواصلات والمساكن وباقي الخدمات في مواجهة احتياجات السكان المتزايدة بسرعة بالرغم من الجهود التي تبذل.

(4) انخفاض معدلات الاستثمارات التي تخصص في خطط التنمية وخاصة في مجال المستشفيات والمدارس التي تؤدى بالتالي لزيادة عدد التلاميذ في الفصل الواحد وكذلك زيادة عدد المرضى المخصصين للسرير الواحد.

(5) تزايد المشاكل الأمنية – مثل الجرائم وخلافه – نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق المأهولة بالسكان وأخيرا عدم شعور المواطن بالأمان على نفسه وممتلكاته.

(6) انتشار العشوائيات مثل العشش والبؤر غير الصحية نتيجة عدم كفاية خطط الدولة الإسكانية لبناء المساكن اللازمة للسكان الأمر الذي ترتب عليه أيضا المغالاة في أسعار المساكن.

(7) تدنى المستوى السلوكي للأفراد نتيجة للكثافة السكانية في المناطق السكانية المزدحمة والتي لا تجد بديلا للانتقال خارجها حيث تسكن بعض الأسر كاملة في وحدات سكنية مثلا مكونة من غرفة واحدة أو غرفتين.

(8) قيام بعض السكان بالهجرة الخارجية أو العمل خارج الجمهورية وخاصة الأب أو الأم (العائل الرئيسي للأسرة) مما يؤدى إلى التفكك الأسرى أو عدم المحافظة على التقاليد والعادات السلوكية الاجتماعية نتيجة عدم وجود عائل للأسرة معها **(نور، 389-339).**

آثار الهجرة على الموارد البيئية :

يذكر (بركات 2001: 135 - 137) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة ويمكن إيجازها في الآتي:

(1) أثر الهجرة على كيان الأسرة المهاجرة سواء من ناحية وظيفتها أو من ناحية أدوار أفرادها معا ، فلم تعد الأسرة المهاجرة وحدة إنتاجية متعاونة حيث لم يعد هناك التعاون التلقائي المباشر في هذا الصدد . كذلك قل دور الأسرة في حماية الفرد وتحديد مكانته الاجتماعية .

(2) تكدس الأحياء الفقيرة حيث يلجأ المهاجرون عادة إلى هذه الأحياء لتواجد بعضا من أهليهم أو بلدياتهم (الجيوب الريفية) وما يترتب على ذلك من انخفاض الرعاية الصحية والأمنية ، وانتشار الجريمة خاصة وأن غالبيتهم يفتقرون إلى صنعة أو مهنة يستطيعون من خلالها اكتساب لقمة العيش، فيتعرضون بذلك إلى مشاكل سوء التكيف أضف إلى مساهماتهم فى رفع نسبة البطالة داخل المدن.

(3) استمرار تيار الهجرة الريفية الحضرية يؤثر على حجم العمالة الزراعية بالسالب ومن ثم على ناتج الأرض الزراعية وأسعاره وبالتالي مستوى المعيشة خاصة للفئات محدودة الدخل .

(4) الضغط على الخدمات الأساسية فى المدن، وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية ،والصرف الصحي والمياه ، والطرق والمساكن ...الخ.

المشكلة السكانية فى العالم وفى مصر:

أولا: المشكلـــة السكانيـــة فى العالـــم: أشار **لطفى والساعاتى (1981 ، ص37)** إلى أن عدد السكان فى العالم قدر بين مليون أو ثلاثة ملايين نسمة فى العصر الحجرى القديم ، أما فى العصر الحجرى الحديث فقد قدر عدده بما يتراوح بين 10 إلى 20 مليون نسمة وذلك فى الفترة بين سنة (800 ، 5500) قبل الميلاد ، بينما قدر العدد فى السنة الأولى للميلاد بحوالى 250مليون ، كما قدر العدد فى سنة 1650 بين (450 إلى 500) مليون نسمة ، ثم زاد هذا التقدير بعد حوالى قرن واحد ليصل إلى حوالى 750 مليون ، ثم ارتفع فى سنة 1850 إلى ما يقرب من 1100 مليون نسمة ، أما فى سنة 1960 فقد قدر عدد سكان العالم بحوالى 3000 مليون نسمة وهو رقم يزيد على ضعف ما كان عليه منذ قرن واحد ، ومما يلفت النظر فى هذه الزيادة أن ثلثها تقريبا قد حدث منذ سنة 1900 فقط ، وهو ما يعنى أن نمو النوع البشرى خلال المائة سنة الأخيرة قد زاد على نموه خلال عمره كله على سطح الكرة الأرضية ، أى أن الإنسان وصل بعدده إلى حوالى 1100مليون نسمة بعد فترة طولها 20 ألف سنة ، بينما وصل عدده إلى نحو 3000مليون نسمة بعد مائة سنة أخرى.

عوامـل النمـو السكانـى فى العالـم: أشارت تقارير مؤتمر السكان العالمى الرابع تحت إشراف الأمم المتحدة فى "بوخارست" فى منتصف سنة 1975 إلى أن قفزات الزيادة فى عدد سكان العالم لا ترجع إلى الزيادة فى خصوبة الإنسان فقط ، ولكنها تعود إلى النقص المستمر فى عدد الوفيات وخاصة بين الأطفال نتيجة لتقدم الطب والصحة الوقائية ومكافحة الحميات والأوبئة، ويشير **عبد الباقى (1978 ، ص ص81-88)** إلى أن التقدم فى تلك المجالات أدى إلى ارتفاع معدلات النمو السكانى بصورة سوف تتحول إلى كارثة حقيقية فى المدى القريب **وذلك للأسباب التالية:**

(أ) انخفاض معدلات الوفيات نتيجة لتوافر الرعاية الصحية فى غالبية المجتمعات.

(ب) ارتفاع معدلات المواليد نتيجة لعدم الاتجاه الإيجابى إلى تنظيم الأسرة لدى غالبية سكان الدول الآخذة فى النمو نتيجة إنتشار الأمية بشكل واضح فى تلك المجتمعات .

(ج) عدم وجود فرصة للهجرة أمام أفراد المجتمعات التى تعانى من الاكتظاظ السكانى إلى مجتمعات أخرى، حيث لم تعد كل المجتمعات تقريباً فى حاجة ماسة إلى مهاجرين جدد.

(د) إن التقدم العلمى سوف يؤدى إلى زيادة الإنتاج الصناعى عدة أضعاف معدلاته الحالية ، فى حين أن الإنتاج الغذائى لن يكون بنفس المعدل، وبالتالى لن تجد المنتجات الصناعية من يملك القدرة على شرائها ، لذهاب دخول الأفراد فى شراء المواد الغذائية التى سوف ترتفع أثمانها إلى ما يفوق طاقة المستهلكين الاقتصادية.

بدائـل ضبـط النمـو السكانـــى: يشير **رمضان (2002، ص ص265-268)** إلى اثنين من البدائل الممكنة لحل المشكلة السكانية كل تسانده فلسفة خاصة ، الأول وهو تخطيط السكان

Population Planning وهو يركز أساساً على المجتمع كوحدة للتحليل، أما الثانى وهو تنظيم الأسرة Family Planning فيرتكز على الفرد أو الأسرة فى تحليله. ويهدف تخطيط السكان إلى التحكم الواعى فى حجم وتركيب ومعدل نمو الجماعة ، فى حين أن تنظيم الأسرة يهدف إلـى تحقيق هذه الغايـات ذاتها فى وحدة صغيرة متعايشة ، على أن كليهما –التخطيط السكانى وتنظيم الأسرة- يأخذ فى حسابه الهجرة والوفاة جنباً إلى جنب مع اهتمامه الأول فيما يتعلق بالتحكم فى الخصوبة ، ويقوم الهدف بعيد المدى للتخطيط السكانى على ثالوث من الأهداف المترابطة يتضمن : تحسين نوعية الحياة ، التقدم الاقتصـادى ، استمرار الحياة ، فى حين أن الهدف بعيد المدى لتنظيم الأسرة يتضمن ثالوث آخر يهتم بصحة الأسرة ورفاهيتها ، تحرير المرأة ، حقوق الإنسان.

فالتخطيط السكانى يعنى تحسين نوعية الحياة من خلال تحديد النمو السكانى الذى يحفظ للبيئة قدرتها على العطاء السخى لإشباع حاجات الناس بغير شح أو تغيير لتبقى هذه البيئة –هادئة لا يثيرها صخب-ولا يشوهها التكاثر المسرف. **أما عن التقدم الاقتصادى** فهو يتم مع انخفاض معدل المواليد الذى يرفع متوسط الدخل للفرد، وهناك اتفاق على أن معدل مواليد قدره 25 فى الألف أو أقل عنصر ضرورى لتحقيق التقدم الاقتصادى فى الدول النامية – خاصة- والمفهوم أنه مع بطء الزيادة السكانية فإن التحكم فى الخصوبة يصبح عاملاً مساعداً فقط وليس بديلاً لرؤوس أموال كبيرة للاستثمار ، وتحول تكنولوجى ملحوظ

ثانياً: المشكلـة السكانية فى مصر: تمس المشكلة السكانية فى مصر حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية وتؤثر فيها تأثيراً كبيراً. فالسكان فى زيادتهم عن الحجم الأمثل يضعفون من الآثار الحميدة للتنمية الاقتصادية التى تتحمس لها البلاد فى الوقت الحاضر ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى معيشة الملايين ، وتوفير الحياة الكريمة لهم. فمشكلة السكان كما يشير **أحمد (1995 ، ص ص12-14)** ترتبط بمجموعة من المشاكل الأخرى المتعلقة بها ، فالسكان فى زيادتهم عن الحجم الأمثل يؤخرون من تيار التنمية الاقتصادية وربما أوقفوا هذا التيار بالفعل ، كذلك فإن التزايد السريع فى الأعداد السكانية كل سنة يؤدى إلى تكدس السكان بشدة فى الكيلو متر المربع مما يؤثر على ظهور المشاكل الاجتماعية المتصلة بالجريمة والصحة العامة والبطالة العمالية وضعف مستويات التعليم وتفشى الأمية وإلى كما غير ذلك.

طبيعة المشكلة السكانية بمصر: إن المشكلة السكانية التى يعانى منها مجتمعنا المصرى هى مشكلة عدم التوافق بين السكان وبالأخرى الخصائص السكانية ككل وبين موارد المجتمع وكيفية استغلال هذه الموارد من خلال النظام الاجتماعى والاقتصادى السائد بالمجتمع.

وعن واقع المشكلة السكانية فى مصر يؤكد **فرجانى (1977 ، ص13)** على أهمية توافر بعض المعلومات التى تتعلق بمستوى الرفاهية فى مصر حيث أن الواقع المصرى يشهد كثير من المشتقات التى تؤثر فى حياة أفراده ، بالإضافة إلى أن مستوى تقدم هذا المجتمع ومعدل ترقيقه ليسا على المستوى المطلوب. ومما لاشك فيه أن خفض معدلات النمو السكانى يمكن أن يساعد على دفع جهود التنمية الهادفة إلى تطوير المجتمع المصرى ورفع مستوى رفاهيته بصورة اسرع.

آثار الزيادة السكانية فى مصر: فيما يلى عرضاً لأهم الآثار السلبية الناجمة عن الزيادة السكانية فى مصر ، كما جاء عن **الصديقى وحسن (2000، ص ص298-301)**:

(1) تفتيت الملكية الزراعيـة: إن تفتيت الملكية الزراعية فى الريف المصرى نتيجة نظام الملكية المصرى من ناحية ومن أخرى نتيجة زيادة السكان للحد الذى يصل فيه نسبة 70% من الملاك تقل ملكياتهم عن فدان واحد بمتوسط يقل عن عشرة قراريط للمالك الواحد.

(2) انخفـاض مسـوى المعيشـة: أدت الزيادة السكانية إلى انخفاض قيمة متوسط دخل الفرد ، مهما حاولت الدولة رفع الحد الأدنى للأجور ، لأن الزيادة فى الدخل القومى يقابلها زيادة فى السكان فضلاً عن ارتفاع الأسعار وقلة الإنتاجية.

(3) عدم استقرار الأسـرة: يرجع عدم استقرار الأسرة إلى انتشار الكثير من المشاكل الصحية والاقتصادية والاجتماعية بسبب كثرة الإنجاب، وانخفاض مستوى المعيشة لها.

كما يرى الدكتور **فتحى سرور** أن هناك ارتباط بين المشكلة السكانية وبين المناخ الفكرى الصحى السائد فى المجتمع بل أن هناك ارتباط وثيق بين الزيادة السكانية والتعليم ويتضح ذلك فى الأبعاد التالية:

(أ) عدم قدرة النظام التعليمى على استيعاب كل الملزمين.

(ب) ارتفـاع معـــــدلات الأميين.

(ج) تعدد الفترات لدراسية وارتفاع كثافـة الفصول.

(د) عدم القدرة على الاستيعاب الجيد المنظم للطالب.

(هـ) تفشى ظاهرة الغش والرسوب والمسار الخاص.

(و) انتشار ظاهـرة الــدروس الخصوصيــة.

(5) انتشــار البطالــة: الزيادة السكانية أدت إلى انتشار البطالة فى المجتمع المصرى بأشكالها المختلفة من بطالة كاملة إلى بطالة موسمية وبطالة مقنعة ، الأمر الذى أدى إلى تدفق المهاجرين من الريفى إلى المدن الكبرى آملين فى فرص أوسع للعمل غير أن فرص العمل فى المدن لم تعد أوسع منها فى الريف.

(6) إنخفــاض الصــادرات: إن زيادة الاستهلاك نتيجة للازدياد السريع فى عدد السكان يترتب عليه تخفيض السلع التى كان من الممكن تصديرها من جانب واستيراد المنتجات الغذائية من الخارج من الجانب الآخر ، الأمر الذى يؤدى إلى وجود عجز فى الميزان التجارى وزيادة الديون.

السكان والخصوبة: تعتبر الخصوبة من العناصر الرئيسية فى دراسة السكان فهى من المحددات الرئيسية لنمو السكان. والخصوبة من المصطلحات الشائعة الاستخدام فى الدراسات السكانية حيث تستخدم للدلالة على التكاثر الفعلى للمواليد الأحياء، وهى تختلف عن الخصوبة البيولوجية أو الكامنة والتى تعنى الحد الأقصى للتوالد الذى يمكن أن يتحقق نظرياً. وفى هذا الجزء سوف يتم تناول التعاريف المختلفة للخصوبة والسلوك يليها مناقشة الخصوبة وتحليلها نظرياً وديموجرافياً وسوسيولوجياً.

أولاً: تعريف الخصوبة: فيما يتعلق بالخصوبة الفعلية يذكر **أبو عيانة (1996 ، ص137)** أن الخصوبة هى لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب فى أى مجتمع والتى يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء ، وهى تختلف من مجتمع لآخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد وذلك نتيجة العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية.

أما عن الخصوبة الفسيولوجية فيعرفها (1965, P.11) Thompson يعرفها على أنها القدرة الفسيولوجية الكامنة على المشاركة فى الإنجاب ، ويعرفها **(1967, P.273) Henry & Siegel** بأنها القدرة الفسيولوجية على الإنجاب Fecundity تعنى القدرة على الإنجاب سواء حدث الإنجاب أم لم يحدث.

ثانياً: مناقشة وتحليل الخصوبة: من خلال التعاريف السابقة لمفهوم الخصوبة يمكن إدراك حقيقة هامة وهى أن الخصوبة مفهوم واسع يمكن مناقشته والتعبير عنه من أكثر من وجهة نظر ، فهناك من يرى أن الخصوبة تعنى القدرة الحيوية ، بينما يراها آخرون باعتبارها معدل الإنجاب الفعلى أو الحقيقى فى حين يراها آخرون بأنها ظاهرة يمكن تفسيرها ديموجرافياً فى ضوء غيرها من المتغيرات الأخرى ، ووفقاً لذلك سوف يتم مناقشة الخصوبة من خلال ثلاث رؤى متباينة ولكل منها فلسفته الخاصة وذلك على النحو التالى:

(1) الخصوبة بيولوجيا: يهتم التفسير البيولوجى للخصوبة بمناقشة وتفسير الخصوبة من منطلق القدرة الحيوية أو الفسيولوجية على الإنجاب ويشير **(1975, P.60) Heer** إلى أن فترة خصوبة الذكر أى قدرته البيولوجية على الإنجاب تتحد من حوالى سن 14 وحتى سن 50 سنة أو أكثر ، دون تحديد دقيق نظراً لما يتواجد من فروق فردية أو حتى فئوية فى قدرة الأفراد على الإنجاب ، نظراً لتدخل عوامل مثل الغذاء أو "التغذية" ، أو عامل الوراثة وما إلى ذلك ، وفى هذا الصدد تتأكد بعض الحقائق ، منها مثلاً أن هذه القدرة البيولوجية على الإنجاب تصل إلى أعلى معدلاتها فى منتصف عمر الذكر عنها فى أى وقت آخر ، وتتفاوت هذه القدرة بين الذكور والإناث حيث تنعدم هذه القدرة عند الأنثى التى تتجاوز سن 45 سنة ، بينما تتفاوت هذه القدرة بين الذكور.

(2) الخصوبة ديموجرافياً: تعد الخصوبة كما يشير **أبو عيانة (1996 ، ص103)** من العناصر الرئيسية فى دراسة السكان من وجهة النظر الديموجرافية المحور الرئيسى للنمو السكانى فهى إلى جانب تأثرها بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو بالسياق المجتمعى ككل إلا أنها تتأثر أيضاً بطبيعة التركيب السكانى وبخاصة التركيب العمرى. ذلك لأن ارتفاع أو انخفاض مستوى الخصوبة يؤدى إلى زيادة أو تناقص التراكم العددى فى قاعدة الهرم السكانى واتساعه أو ضيقه كذلك وجود أو عدم وجود ما يعرف بظاهرة التجديد أو الإحلال ، كما يؤدى إلى انخفاض أو ارتفاع مستوى نسبة كبار السن بالنسبة لمجموع السكان ، كما أن هذا الاتساع (أو الضيق) فى قاعدة أو قمة الهرم السكانى يؤدى إلى نتائج اقتصادية واجتماعية تنعكس بدورها على معدلات النمو السكانى فى المجتمع.

(3) الخصوبة سوسيولوجياً: يهتم التحليل السوسيولوجى بتفسير ظاهرة الخصوبة من خلال النظر إلى السلوك الإنجابى على أنه سلوك إجتماعى فى المقام الأول وذلك من خلال إبراز الفرق بين كل من وجهة النظر البيولوجية والأخرى السوسيولوجية والتى تشير بدورها إلى الفرق بين القدرة البيولوجية على الإنجاب وبين الخصوبة كعملية إنجاب فعلى لمواليد أحياء.

يقول **السيد (2004 ، ص236)** أن علم اجتماع السكان يستعير من الديموجرافيا مصطلح الخصوبة المتباينة Differential Fertility لتأكيد ارتباط هذه الظاهرة أو المتغير الديموجرافى

بعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، من خلال الإشارة إلى اختلافات معدلات الخصوبة من مجتمع لآخر أو من فئة اجتماعية لأخرى داخل نفس المجتمع الواحد ، باختلاف عوامل مثل السلالة أو العرق والديانة والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والوضع الطبقى ، وغير ذلك من عناصر تتعلق بالسياق الاجتماعى أو المجتمعى.

النمو السكاني واثره على التنمية المستدامة: التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي ، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا.

أولاً: أهداف التنمية المستدامة:

(1) اعتماد استراتيجيات جديدة تركز اعتماد الآليات القابلة للاستدامة وإعداد سياسات وطنية لتبني وخلق بيئة ابتكارية أهم جوانبها التركيز على تعزيز وتطوير البحث العلمي والمعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تعد عنصراً أساسا لنجاح التنمية المستدامة.

(2) تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتشجيع ودعم الابتكار لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتحسين الأداء المؤسساتي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة.

(3) تنظيم استخدام الموارد الطبيعية والعمل على اكتشاف البدائل ذات الكلف الواطئة .

(4) وضع الخطط اللازمة لتحويل المجتمع إلى المجتمع المعلوماتي و إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(5) تطوير البرامج الوطنية لحفظ الطاقة.

ثانيًا: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة:

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مجموعة من الأنظمة الثابتة التي يجب أن تتجسد في واقع الحياة الإنسانية أبرزها الاتي:

(1) نظام اجتماعي يقدم الحلول للتنمية غير المتناغمة ويقدم المقترحات الممكنة لديمومة وتصعيد فعاليات المشاركة للنوع الاجتماعي.

(2) نظام سياسي يُؤمّن المشاركة الفعالة للمواطن في عملية صنع القرار وفي مختلف مستويات الحياة والفعاليات الإدارية و الاجتماعية.

(3) نظام اقتصادي يستطيع من خلال مقدرته على إحداث فوائض إنتاجية على أساس الاعتماد الذاتي والاستدامة.

(4) نظام إنتاجي وأداري ودولي يراعى فيها الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل.

أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة:

أولاً: اثر النمو السكاني على اقتصاديات الفرد والدولة :

تؤثر الزيادة السكانية السريعة بشكل سلبي على اقتصاديات الفرد والدولة كالتالي:

(1) زيادة الاستهلاك لدى الأفراد، وبالتالي تقليل مدخراتهم التي يذخرونها لأغراض استثمارية، مما يؤدى إلى الحد من إمكانية رفع مستوى الدخل القومي للأفراد، حيث يصبح الدخل القومي أقل من معدلاته السابقة وهذا يؤدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.

(2) زيادة نفقات الدولة على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والحماية والأمن والسكان، حيث يؤدى ارتفاع التعداد السكاني إلى النقص فيها وزيادة الطلب عليها.

(3) انتشار ظاهرة البطالة بين الأفراد وبخاصة في صفوف المتعلمين مما يؤدى إلى هجرة الكفاءات.

(4) الانخفاض الواضح في نسبة الأجور في القطاعين الخاص والحكومي وذلك بسبب توفر الكثير من الأيدي العاملة.

(5) ارتفاع أسعار الوحدات السكنية نظرًا لصعوبة توفير الأعداد اللازمة لتلبية احتياجات الأسر الجديدة بالإضافة إلى أن الزيادة السكانية تؤدى إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية .

(6) انهيار المرافق العامة نتيجة زيادة الضغط عليها وعدم كفاية الاستثمارات اللازمة لتجديدها .

ثانياً: التأثيرات البيئية للزيادة السكانية: يمكن وصف التأثيرات البيئية الرئيسية للزيادة السكانية على النحو الآتي:

(1) **استنزاف الموارد الطبيعية**: زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية مثل المياه والغذاء والطاقة. قد يؤدي هذا إلى استنزاف الموارد ونضوبها بسرعة أكبر، وبالتالي يمكن أن يؤثر سلبًا على النظم البيئية والتنوع البيولوجي.

(2) **تلوث الهواء والماء**: زيادة السكان تزيد من استهلاك الوقود واستخدام الموارد الطاقوية، مما يؤدي إلى زيادة انبعاثات العوادم الضارة والتلوث البيئي.

(3) **تدهور الأراضي الزراعية**: ارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية لتلبية احتياجات الغذاء. ولذلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحويل المزيد من الأراضي الطبيعية والغابات إلى أراضي زراعية.

(4) **التغير المناخي**: الزيادة السكانية تزيد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مثل ثاني أكسيد الكربون، نتيجة زيادة استهلاك الطاقة. يؤدي ذلك إلى زيادة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

(5) **فقدان التنوع البيولوجي**: الزيادة السكانية والتوسع العمراني يتسببان في تدمير المزيد من النظم الطبيعية والمواقع الحيوية، مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي.

التشريعات القانونية والبيئية والإقتصادية:

أولاً: التشريعات القانونية: التشريعات القانونية هي القوانين واللوائح التي تظلل الأنشطة المختلفة في المجتمع. وهي تعد جزءًا حيويًا من الحياة الحديثة، إذ توفر القوانين والتشريعات الأساس القانوني للمجتمعات والشركات والحكومات والأفراد. فهي تحمي الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وتنظم نشاطات الأعمال التجارية، وتحمي البيئة والصحة العامة، وتنظم العمليات السياسية والحكومية.

أنواع التشريع القانوني: توجد عدة أنواع من التشريع القانوني ومنها:

(1) الدستور: وهو المستند الأساسي لأي دولة ويحدد النظام السياسي والحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

(2) القوانين: وهي المرسومات التي تصدرها الحكومة أو البرلمان لتحديد الحقوق والواجبات وتنظيم العلاقات بين الأفراد والجهات.

(3) الأنظمة: وهي مجموعة من القواعد واللوائح التي تحكم سلوك وتصرفات الأفراد في مجال معين، مثل نظام العمل أو نظام التعليم.

(4) الأحكام القضائية: وهي القرارات التي تصدرها المحاكم لحل النزاعات وتفسير القوانين وتحديد الحقوق والواجبات.

(5) القرارات الإدارية: وهي القرارات التي تصدرها الجهات الإدارية لتنظيم عملها وتحديد السياسات والإجراءات. **(بوادى،2001).**

ثانيًا:التشريعات البيئية: يذكر **إسماعيل (2001: 18)** أن التشريعات البيئية هي مجموعة القوانين والتنظيمات التي تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ عليها. تتنوع هذه التشريعات من بلد لآخر وتشمل مجموعة من الموضوعات مثل حماية الهواء والماء والتربة، وإدارة النفايات والتلوث الصناعي، والتنوع البيولوجي، والتغير المناخي، وحقوق الحيوانات.

دور التشريعات في الحفاظ على البيئة: دور التشريعات في الحفاظ على البيئة هو وضع القوانين والقواعد واللوائح التي تساعد في حماية البيئة والحفاظ عليها. تهدف هذه التشريعات إلى تنظيم السلوك البشري والأنشطة الاقتصادية التي قد تؤثر سلبًا على البيئة. تشمل التشريعات البيئية قوانين حماية المياه والهواء والتربة، وحماية الحياة البرية والنباتية، والتحكم في التلوث وإدارة النفايات، وحماية المناطق الطبيعية والمحميات الطبيعية. كما تتضمن أيضًا التشريعات إجراءات توعية الجمهور بأهمية الحفاظ على البيئة وتشجيع الممارسات الصديقة **للبيئة (خنيس،2007).**

تأثير النمو السكاني على البيئة:

(1) استنزاف الموارد: مع نمو السكان، يزداد الطلب على الموارد مثل الماء والغذاء والطاقة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية واستنزافها.

(2) إزالة الغابات: لاستيعاب العدد المتزايد من السكان، هناك حاجة إلى المزيد من الأراضي للزراعة والإسكان.

(3) يؤدي هذا غالبًا إلى إزالة الغابات، مما قد يؤدي إلى تآكل التربة، وفقدان موائل الحياة البرية، وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة.

(4) التلوث: مع نمو السكان وتوسع الأنشطة الصناعية، ترتفع مستويات التلوث. يمكن أن يكون لتلوث الهواء والماء والتربة آثار ضارة على البيئة وصحة الإنسان.

(5) تغير المناخ: تساهم الزيادة في انبعاثات الغازات الدفيئة بسبب النمو السكاني والتصنيع في تغير المناخ، مما قد يكون له عواقب وخيمة على البيئة.

(6) الاكتظاظ: يمكن أن يؤدي النمو السكاني إلى الاكتظاظ، مما قد يؤدي إلى تدهور البيئة، حيث أن هناك المزيد من الأشخاص يستخدمون نفس الموارد ويلوثونها. **(سليمان،2010).**

ثالثًا: التشريعات الاقتصادية: مفاهيم التشريعات الاقتصادية من المفاهيم المركبة من تشريع واقتصاد والمفهوم المركب ينبغي أن يستند إلى تفكيك مفرداته وتعريفها، ولذا التشريع أمره واضح فهو عبارة عن إرادة السلطة المختصة مفرغة من قوالب صياغية

مكتوبة، وأما الاقتصاد فهو ذلك العلم الذي يتعلق بعمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات وهو من العلوم الاجتماعية التي ترتبط بالسلوك الانساني.

لذا نستطيع أن نستنتج أن التشريعات الاقتصادية: عبارة عن مجموعة من القوانين التي تعلق بالنشاط الاقتصادي من حيثُ انتاج واستهلاك أو توزيع السلع والخدمات.

تأثيرات الزيادة السكانية على نمو الاقتصاد الدولي: تأثيرات الزيادة السكانية على نمو الاقتصاد الدولي تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك معدل النمو السكاني وتوزيع السكان في العالم.

زيادة العرض العمالي: تزيد الزيادة السكانية من عدد العمالة المتاحة، مما يؤدي إلى زيادة العرض العمالي في العديد من الدول. هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أجور العمالة وتقليل تكاليف الإنتاج، مما يسهم في نمو الاقتصاد الدولي.

زيادة الاستهلاك والطلب الداخلي: يعتبر السكان المتزايدون مصدرًا هامًا للطلب الداخلي، مما يحفز الاستثمار والإنتاج في الدولة. وبالتالي، فإن زيادة السكان يمكن أن تعزز الاقتصاد المحلي وتساهم في نمو الاقتصاد الدولي.

التكنولوجيا والابتكار: يؤثر النمو السكاني على الابتكار والتكنولوجيا. فعندما يزداد عدد السكان، يزداد الطلب على الابتكارات والتكنولوجيا لتلبية احتياجاتهم وتحسين معيشتهم. هذا بدوره يعزز الابتكار والتكنولوجيا ويسهم في تحسين الإنتاجية ونمو الاقتصاد الدولي.

مع ذلك، يجب أن نذكر أن تأثير الزيادة السكانية على الاقتصاد الدولي يعتمد على عوامل عديدة أخرى، مثل سياسات الحكومة وتوزيع الثروة، ومستوى التعليم والتدريب، والبنية التحتية، وتوافر الموارد الطبيعية.

برنامج مقترح لضبط وترشيد السلوك الإنجابى: تعتبر السياسة السكانية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية والاقتصادية التى تقرها الدولة وتهتم السياسة السكانية أن تولى اهتماماً كبيراً بدراسة مشكلة الزيادة السكانية التى تعانى منها مصر وما يترتب على هذه الزيادة من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية وخدمية. ومن هذا المنطلق فهى تولى اهتماماً كبيراً للدراسات التى تتعلق بالسكان ونموهم. والسياسة بصفة عامة لابد أن تتبناها الدولة من خلال أجهزتها الرسمية لأنه بغير هذا المفهوم لا تعتبر سياسة.

والسياسة السكانية كما أشارت اليونسكو هى عبارة عن "جهد حكومى مقصود للتأثير على المتغيرات الديموجرافية (الخصوبة ، الوفيات، الهجرة)". كما عرفتها اليونسكو أيضاً "بأنها قد تكون الوسائل والإجراءات الموجهة بغرض التأثير فى العمليات الديموجرافية وخاصة فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والهجرة ، وأخيراً يعرفها المجلس القومى للسكان على أنها "مجموعة الإجراءات والبرامج التى تصوغها الدولة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تبغى وتستهدف رفع مستوى معيشة السكان والدخل القومى".

ووفقاً لذلك تسعى الدراسة إلى تقديم مقترح لبرنامج سكانى يستهدف ترشيد وضبط السلوك الإنجابى للسكان الريفيين وذلك فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج من ناحية وفى ضوء السياسة السكانية المعلنة لجمهورية مصر العربية من ناحية أخرى.

أولا: الأهـــــداف:

(أ) الهدف الاستراتيجى للبرنامج: يستهدف البرنامج المقترح ترشيد وضبط السلوك الإنجابى للسكان الريفيين.

(ب) الأهداف العامة للبرنامج: يستهدف البرنامج المقترح تحقيق هدفين:

- **مباشر:** خفض الطلب على الإنجاب بالريف المصرى "خفض عدد أبناء الأسرة الريفية.
- **غير المباشر:** تبنى سلوك إنجابي رشيد نحو إستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

تبنى سلوك إنجابى رشيد نحو اتباع برامج الصحة الإنجابية.

(ج) الأهـداف الخاصة للبرنامج:

(1) خلق سلوك إيجابى نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة بالريف المصرى من خلال:

- زيادة البنيان المعرفى فيما يتعلق بوسائل تنظيم الاسرة.
- خلق اتجاهات إيجابية نحو وسائل تنظيم الأسرة.
- خلق ممارسة جيدة تتعلق باستخدام وسائل تنظيم الأسرة وفقاً لمحتوى معرفى جيد واتجاه إيجابى لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

(2) خلق سلوك إيجابى نحو اتباع برامج الصحة الإنجابية بالريف المصرى من خلال:

- زيادة البنيان المعرفى فيما يتعلق ببرامج الصحة الإنجابية.
- خلق اتجاهات إيجابية نحو برامج الصحة الإنجابية.
- خلق ممارسة جيدة تتعلق باتباع برامج الصحة الإنجابية وفقاً لمحتوى معرفى جيد واتجاه إيجابى لاتباع برامج الصحة الإنجابية.

ثانياً: الجمهـور المستهـدف: تعتبر الاسرة الريفية (ممثلة فى الزوج والزوجة والأبناء) هى الجمهور المستهدف من البرنامج.

ثالثاً: خطة العمل بالبرنامج: تستند خطة العمل بالبرنامج على ثلاث مراحل متتالية ومتتابعة:

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط: عند الحديث عن السلوك الإنجابى للسكان يتطرق الذهن نحو طرح تساؤل هام وهو كيفية تكوين وتشكيل هذا السلوك من خلال مكوناته الثلاثة (المعارف ، الاتجاهات ، الممارسات). فالسلوك الإنسانى ما هو إلا محصلة لتلك العوامل الثلاثة ويقوم العمل بالبرنامج على أساس كيفية التأثير الإيجابى فى هذا السلوك نحو اتباع سلوكاً إنجابياً رشيداً. هذا وقد توصلت الدراسة من خلال دراستها الميدانية إلى أن السلوك الإنجابى لدى السكان لم يكن فى كثير من الأحوال انعكاساً حقيقياً لمكونات هذا السلوك ففى كثير من الأحيان أبدى المبحوثين اتجاهات إيجابية جداً نحو برامج الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة وأهميتها.

وتقوم مرحلة التخطيط على ثلاث نقاط هى كالتالى:

(1) الوقوف على الوضع الراهن: ويتم ذلك من خلال التعرف على حجم الإنجاز المحقق فى مسألة الطلب على الإنجاب من ناحية والطلب على خدمات تنظيم الاسرة وبرامج الصحة الإنجابية من ناحية أخرى.

(2) دراسة المجتمع المستهدف دراسة تحليلية مستفيضه بهدف التعرف الجيد على مفردات هذا المجتمع الثقافية ذات الصلة بتشكيل سلوك السكان الإنجابى مما يضمن اختيار البديل الذى يتوافق مع هذا السلوك.

(3) اختيار البديل (المقترح) الذى يتوافق مع السلوك الإنجابى للسكان بالمجتمع المستهدف وفقا لما تم إنجازه بالنقطتين السابقتين.

المرحلة الثانية: مرحلــة التنفيذ: تبدأ مرحلة التنفيذ عند التأكد من إتمام الخطوات التمهيدية السابقة والتى يفترض إتمامها أثناء مرحلة التخطيط ومن ثم الحصول على كل المعلومات اللازمة ضماناً لاختيار المقترح الذى يتوافق مع المجتمع المستهدف وذلك للحصول على أفضل النتائج مع توفير الكثير من الجهد والوقت والتكاليف. ويقوم العمل بالبرنامج على أساس تقديم عدد من المقترحات (البدائل) التى يفترض أنها "مكونات السلوك" لسكان مجتمع ما ووفقاً لتلك المكونات يتم اختيار البديل المناسب الذى يتوافق مع هذا السلوك.

ولأن السلوك الإنسانى محصلة لثلاثة مكونات هى (المعارف والاتجاهات والسلوك) ، ويفترض البرنامج أن السلوك يمر بمراحل متعاقبة فى طريقه نحو التكوين ، ويقدم البرنامج عدد من البدائل يمثل كل منها مرحلة معينة من مراحل تشكيل السلوك البشرى ، وتقديم مقترح لكل من تلك البدائل فى مراحلها المختلفة وفقاً لمكونات السلوك المطروحة مع الإشارة إلى نوعية التدخل المقترح لإعادة تشكيل السلوك نحو الاتجاه المطلوب.

وهذه هى البدائل المطروحة للبرنامج:

البديل الأول: أن يكون السلوك ناتجاً عن محصلة استجابات ضعيفة لكل من المعارف والاتجاهات والممارسات وتتسم هذه المرحلة من مراحل تكوين السلوك بسيادة نوع من الجهل وعدم المعرفة الكاملة بالفكرة مما أدى بطريقة مباشرة لانعدام التفاعل معها وانعكاس ذلك بطريقة مباشرة على الممارسة الفعلية. وفى هذه المرحلة من مراحل تكوين السلوك ينبغى توفير معلومات مباشرة وواضحة سهلة الفهم عن وسائل تنظيم الأسرة وبدائلها المختلفة ، وطرح مفهوم الصحة الإنجابية وبرامجها المختلفة بطريقة مبسطة. ويقترح البرنامج أن يتم ذلك من خلال التركيز على وسائل الاتصال الجماهيرية بالدرجة الأولى ضماناً لانتشار الفكرة والترويج لها.

البديل الثانى: أن يكون السلوك ناتجاً عن اتجاهات وممارسات ضعيفة مصحوباً بدرجة معرفة متوسطة. وتتسم هذه المرحلة من مراحل تكوين السلوك بوجود درجة لا بأس بها من المعرفة بالفكرة وهو الأمر الذى يتطلب توفير معلومات أكثر دقة وعمقاً من مجرد المعرفة قد تتمثل فى الإشارة إلى مميزات كل وسيلة وأفضل حالات الاستخدام ، كذلك تقديم شرح مبسط لأفكار وبرامج الصحة الإنجابية والمستهدف منها ويقترح البرنامج أن يتم ذلك من خلال التركيز على وسائل الاتصال الجماهيرى أيضاً مع الاهتمام بطريقة المعالجة سواء المباشرة من خلال توجيه إعلانات تهدف الإشارة إلى وسائل تنظيم التنظيم أو أهمية برامج الصحة الإنجابية بطريقة مباشرة أو غير المباشرة من خلال دمج الفكرة بالدراما التليفزيونية والإذاعية لما لها من تأثير جيد.

البديل الثالث: أن يكون السلوك ناتجاً عن اتجاهات وممارسات ضعيفة مصحوباً بدرجة عالية من المعرفة وفى هذه المرحلة من مراحل تشكيل السلوك تصبح الفكرة اكثر وضوحاً عن ذى قبل ويتضح ذلك من خلال المحتوى المعرفى الجيد لدى الأفراد مما يسمح بالتدخل فى هذه المرحلة للتأثير بطريقة إيجابية على الأفراد، ويقترح البرنامج التركيز على وسائل الاتصال الجماهيرية كوسيلة ضرورية وأساسية مع إبراز دور وسائل الاتصال الجماعية فى هذه المرحلة من مراحل تكوين السلوك وذلك لخلق نوع من السلوك الجماعى نحو اتجاه بعينه (الاتجاه المراد). وذلك من خلال عقد ندوات ومناقشات وأيضاً حلقات

دراسية وتنظيم ورش عمل مع ضرورة تفعيل دور الخطاب الدينى فى هذه المرحلة.

البديل الرابع : أن يكون السلوك ناتجاً عن معرفة واتجاهات متوسطة مصحوباً بدرجة ممارسة منخفضة. فى هذه المرحلة من مراحل تشكيل السلوك تصبح الفكرة واضحة بدرجة ما مما يسمح بتحريك اتجاهات الأفراد نحو الاتجاه المرغوب ويتضح ذلك من وجود نوعاً من التوافق بين المعرفة والاتجاهات. وفى هذه المرحلة المعرفية ينبغى التركيز على إبراز أهمية الفكرة مع الإشارة إلى مميزات التبنى والتنويه عن عواقب عدم التبنى خاصة فيما يتعلق بالأم والطفل من ناحية والأسرة من ناحية أخرى. ويقترح البرنامج فى هذه المرحلة من مراحل تشكيل السلوك الاهتمام بوسائل الاتصال الجماهيرى مع ضرورة إبراز دور وسائل الاتصال الجماعية من خلال الندوات والمناقشات والحلقات الدراسية والبرامج التدريبية وورش العمل وضرورة التركيز على أهمية التنظيم ومميزاته والتركيز على فكرة واحدة والاهتمام بدور الخطاب الدينى ، وذلك للاستفادة درجة المعرفة والاتجاه نحو ممارسة حقيقية.

البديل الخامس: وفيه يكون السلوك ناتجاً عن معرفة واتجاهات وممارسات متوسطة. ويشير هذا الاحتمال إلى أن ممارسات الأفراد تسير وفقاً للمحتوى المعرفى من ناحية ومع اتجاهات الأفراد وفى نفس الاتجاه من ناحية أخرى مما يدل على أن ممارسة الأفراد فى هذه المرحلة ما هى إلا انعكاساً جيداً للمعرفة التى أدت بشكل ما إلى تكوين الاتجاه. ويقترح البرنامج فى هذه المرحلة ضرورة القيام بعملية فرز وغربلة للمفاهيم مع استبعاد المفاهيم الخاطئة ، وذلك من خلال التركيز والاهتمام بوسائل الاتصال الجماعية مع ضرورة تفعيل دور قنوات الاتصال الفردية فى هذه المرحلة من خلال الاهتمام بمقدموا الخدمة سواء الإرشادية أو التثقيفية أو الصحية من قبل فريق العمل وذلك عن طريق الزيارات المنزلية والحقلية ، الفريق الطبى بالمراكز المختلفة لتنظيم الاسرة ، وتفعيل دور حجرة المشورة.

البديل السادس: وفيه يكون السلوك ناتجاً عن محتوى معرفى مرتفع مصحوباً باتجاهات متوسطة وممارسة ضعيفة. وتعكس هذه المرحلة من مراحل تكوين السلوك عزوف الأفراد عن الممارسة الحقيقية ربما نتيجة الممارسة الخاطئة أو خبرات سابقة ضارة مما أدى إلى التوقف عن الاستخدام. ويقترح البرنامج فى هذه المرحلة ضرورة التركيز على إعادة تصحيح المفاهيم حتى تبدو الصورة أكثر وضوحاً فى ذهن الأفراد وهنا يصبح من الضرورى التركيز على وسائل الاتصال الفردية والجماعية بشكل خاص نظراً لأهمية الدور الذى يقوم به كل منهما فى هذه المرحلة حيث يتخذ الحوار طابعاً أكثر حميمية من خلال الاتصال بالأفراد بشكل شخصى وذلك من خلال فريق عمل جيد بمراكز الخدمة المختلفة ومراكز تنظيم الأسرة مع ضرورة التركيز على تفعيل الخطاب الدينى فيما يتعلق بالتأكيد على الوضع السكانى فى مصر وضرورة التكيف معه من خلال تبنى فكرة قلة نافعة خيراً من كثرة لا نفع فيهم مما يسمح بإعادة النظر فى مسألة الممارسة الفعالة.

البديل السابع: يكون السلوك ناتجاً عن معرفة عالية ومصحوباً بدرجة متوسطة من الاتجاهات والممارسات. وفى هذه المرحلة من مراحل تكوين السلوك تظهر فعالية المخاطبة الفردية والجماعية فى تحريك سلوك الأفراد نحو درجة متوسطة من الممارسة ، مما يعطى مؤشراً إلى ضرورة التركز على أهمية القنوات الفردية فى هذه المرحلة والمراحل التالية.

البديل الثامن: فى هذه المرحلة من مراحل تكوين السلوك يكون السلوك ناتجاً عن معرفة وإتجاهات عالية مصحوباً بممارسات ضعيفة. فى هذه المرحلة يصبح الأفراد مهيئون تماماً لاستقبال ما هو جديد إلا أنهم فى حاجة إلى مزيد من المخاطبة الفردية والجماعية لاستبعاد بعض من المفاهيم الخاطئة وتخطى نوعاً من الخطأ نتيجة الاستخدام غير الواعى مما أدى إلى العزوف عن الممارسة. ويقترح البرنامج فى هذه المرحلة ضرورة التركيز على قنوات الاتصال الفردية والجماعية.

البديل التاسع: فى هذه المرحلة من مراحل تكوين السلوك يكون السلوك ناتجاً عن معرفة واتجاهات عالية مصحوباً بممارسات متوسطة. فى هذه المرحلة الأفراد هنا يصبحون مهيئون تماماً لاستقبال المعلومات ومعرفة المزيد عن كافة الأمور التى تتعلقب بوسائل تنظيم الأسرة المختلفة ومناقشة أهميته للأسرة والمجتمع وذلك نتيجة زيادة الرغبة فى تبنى سلوكاً معيناً. وفى حالة الوصول إلى هذه المرحلة من مراحل تكوين السلوك ينبغى الاهتمام بضرورة الاستفادة الكاملة من برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من خلال إعداد فريق عمل جيد بالمراكز الطبية ومراكز تنظيم الأسرة مع الاهتمام بتوفير الخدمات والوسائل المختلفة وطرح عدد من البدائل الجيدة فى حالة التعرض لمشاكل عند الاستخدام مع الاهتمام بنوعية وثمن الخدمة المقدمة وتطويرها بشكل مستمر.

والجدول رقم (1) يقدم عرضاً مختصراً للاحتمالات السابقة ونوعية التدخل المقترح وقنوات الاتصال التى تتوافق مع الاحتمال المطروح.

المرحلة الثالثة: مرحلة المتابعة والتقويم: ويقترح البرنامج أن تتم عملية التقويم من خلال القيام بنوع من المتابعة الجيدة وفقاً لعدد من المستويات على أن:

- تجرى متابعة يومية: على مستوى العزب والكفور والنجوع.
- تجرى متابعة أسبوعية:على مستوى القرى كل على حده.
- تجرى متابعة شهرية: على مستوى المركز الواحد.
- تجرى متابعة ربع سنوية: على مستوى المـدن.
- تجرى متابعة نصف سنوية: على مستوى المحافظة (الإقليم).
- وأخيراً تجرى متابعة سنوية: لكل المناطق المعنية بالبرنامج كل على حده.

على أن يتم تصميم استمارة تقويم تحت إشراف الجهات المعنية.

رابعا: آليات العمل بالبرنامج: ويقترح البرنامج أن يتم العمل من خلال وسائل الاتصال على النحو التالى:

(1) وسائل الاتصال الجماهيرية: تعتبر وسائل الاتصال الجماهيرية من أهم وسائل الاتصال التى يقوم عليها العمل بالبرنامج خاصة فى المراحل المبكرة لتشكيل السلوك لما لها من تأثير فعال فى إبراز الفكرة المراد الترويج لها بطريقة غير مباشرة أو بطريقة مباشرة على مستوى جماهيرى واسع النطاق، ويقترح البرنامج العمل من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية التالية:

-الإذاعة والتليفزيون.
-تفعيل دور المسرح الريفى خاصة فى العزب والكفور والنجوع.
-الاستعانة بالملصقات سهلة الفهم مع التركيز على مخاطبة فكرة واحدة بكل ملصق.

(2) وسائل الاتصال الجماعية: تعتبر وسائل الاتصال الجماعية من المصادر الهامة التى تقترح الدراسة الاعتماد عليها خاصة فى المراحل المتقدمة نسبياً من مراحل تشكيل السلوك لأهميتها فى توجيه اتجاهات الجماعة وخلق سلوك مشترك لديهم نحو هدف بعينه.

ويقترح البرنامج العمل من خلال وسائل الاتصال الجماعية على مستويين:

-يتعلق المستوى الأول بإعداد وتدريب فريق عمل جيد من خلال دورات تدريبية وورش عمل ودورات على أن يتسم ذلك بنوع من التكرار والمتابعة.

-أما المستوى الثانى: يتم من خلال التفاعل مع الجمهور المستهدف عن طريق فريق العمل السابق وإعداده وتجهيزه وفقاً لأغراض البرنامج.

ويقترح البرنامج الاستعانة بوسائل الاتصال الجماعية على النحو التالى:

-إعداد برامج تدريبية ودورات تثقيفية للشباب المقبل على الزواج.
-إعداد ورش عمل لمخاطبة الشباب والشابات كل على حده خاصة فيما يتعلق ببرامج الصحة الإنجابية والترويج لمفهومها.
-تفعيل دور الخطاب الدينى لما له من أهمية فى تشكيل سلوك الأفراد.
-عقد ندوات واجتماعات دورية.
-دمج برامج التربية السكانية بالمقررات الدراسية بطريقة مدروسة ومتدرجة.

(3) وسائل الاتصال الفردية: تعتبر وسائل الاتصال الفردية من وسائل الاتصال الهامة والضرورية والفعالة أيضاً خاصة فى حالة الوصول إلى مرحلة متقدمة من مراحل تشكيل السلوك فهى سلاح ذو حدين لأنها قد تحفز المستهدف فى هذه المرحلة نحو الاقتناع الكامل ومن ثم الممارسة أو أنها قد تدفعه نحو نبذ الفكرة تماماً والعزوف عنها ، وعلى ذلك يعتمد نجاح الاتصال بالطرق الفردية إلى حد كبير على الجهاز المعنى بذلك متمثلاً فى مقدموا تلك الخدمة مما يستدعى إعداد مقدموا الخدمة إعداداً جيداً يتوافق مع نوعية الخدمة المراد تقديمها.

ويقترح البرنامج الاستعانة بوسائل الاتصال الفردية التالية:

- الزيارات المنزلية (الأخصائيين الاجتماعيية).
- الزائرات الصحيات.
- القوافل الطبية.
- حجر تقديم المشورة من خلال مرشدين ومرشدات حاصلات على قدر مناسب من التدريب من ناحية وتوفير الوسائل والبدائل المختلفة لتنظيم الأسرة مع الاهتمام بالجودة من ناحية أخرى.

مما سبق يمكن الاستفادة من خلال العرض السابق لوسائل الاتصال الجماهيرية والجماعية والفردية يمكن توضيح عدد من الأدوات (الآليات):

- الدراما التليفزيونية والإذاعة.
- إحياء وتفعيل دور المسرح الريفى خاصة فى المناطق المحرمة.
- عقد ندوات واجتماعات بطريقة دورية للأزواج والزوجات.

جدول رقم (1) بدائل واحتمالات السلوك المتوقع ونوعية التدخل المطلوب وقنوات الاتصال المناسبة

الاحتمالات	درجة الاستجابة			نوع وكيفية التدخل المطلـوب	قنـوات الاتصـال		
	المعارف	الاتجاهات	الممارسات		الفردية	الجماعية	الجماهيرية
الأول	*	*	*	توفير معلومات واضحة وسهلة	*	*	***
الثانى	**	*	*	توفير معلومات أكثر عمقاً متمثلة فى عرض مبسط لمميزات كل وسيلة وأى من الحالات تتوافق مع وسيلة معينة مع التنويه عن أهمية استخدامها للفرد والمجتمع –كذلك شرح مبسط لأفكار وبرامج الصحة الإنجابية والشرائح المعنية بالخدمة مع إبراز أهمية برامجها قبل الزواج والحمل وبعده حتى إنجاب الأطفال بطريقة آمنة	*	*	***
الثالث	***	*	*	وعلى ذلك ينبغى التركيز على مميزات الاستخدام وأهمية التبنى مع التنويه على عواقب عدم التبنى	*	**	***
الرابع	**	**	*	التركيز على إبراز أهمية التنظيم مع التركيز على فكرة واحدة لاستثمار درجة المعرفة وتوجيهها نحو ممارسة فعالة	**	**	***
الخامس	**	**	**	من الضرورى القيام بعملية غربلة أو استبعاد للمفاهيم الخاطئة	**	***	**
السادس	***	**	*	من الضرورى فى هذه المرحلة التركيز على إعادة تصحيح المفاهيم من خلال إلقاء الضوء على الأهمية من ناحية والتركيز على عواقب عدم التبنى	***	**	*
الثامن	***	***	*	فى هذه المرحلة يكون الأفراد مهيئون تماماً لاستقبال المعلومات وبالتالى ينبغى التركيز على ضرورة الاستفادة الكاملة من البرنامج وذلك وصولاً إلى أعلى درجات الاستفادة للفرد والمجتمع	***	***	*
التاسع	***	***	**		***	***	*

(*) ضعيف (**) متوسط (***) عالى

- إعداد ورش عمل مجهزة بطريقة جيدة لتفعيل دور الشباب الريفى فى البرامج المحيطة خاصة فيما يتعلق ببرامج الصحة الإنجابية.

- إعداد دورات وبرامج تثقيفية للقيادات الريفية بصفة خاصة كوسيلة هامة لنشر الفكرة.

- الاهتمام بدور الخطاب الدينى وإعداد خطباء واعين بمسئولياتهم تجاه قضية حيوية من قضايا الوطن.

- إحياء وتفضيل دور القوافل الطبية وتدعيمه بمرشدين ومرشدات مدربات وفريق طبى جيد ومتكامل مع الاهتمام بتوفير وسائل تنظيم الأسرة المختلفة بأسعار مناسبة وتتميز بدرجة جيدة.

- الاهتمام بتوفير مكان خاص بمراكز تنظيم الاسرة المختلفة لإحياء دور حجرة المشورة مع توجيه اهتمام خاص بمقدموا الخدمات.

خامساً: فريق العمل بالبرنامج: يقترح البرنامج القيام بالعمل من خلال فريق طبى وفنى واجتماعى متكامل على أن تتعاون الوزارات المعنية متمثلة فى الوزارات التالية: (وزارة الصحة ، وزارة الاسرة والسكان ، وزارة التضامن الاجتماعى ، وزارة الزراعة) لإعداد فريق عمل متكامل يعمل من خلال:

-خبراء ومتخصصون فى مجال الصحة والسكان لإعداد فريق عمل جيد بالبرنامج.

-أطباء أكفاء على وعى ودراية بالمشكلة التى هم بصددها.

-أخصائيون وأخصائيات توفرهم مديريات التضامن الاجتماعى خاصة فى المراحل التمهيدية للبرنامج.

-مرشدين ومرشدات على درجة عالية من الوعى والتدريب لمخاطبة المجتمع الريفى.

سادساً: ميزانية العمل بالبرنامج: يقترح البرنامج أن تكون الميزانية متعددة المصادر وذلك لتحقيق شرطين ضروريين ضماناً لاستمرار العمل بالبرنامج:

أولهما: ضمان الحصول على حجم التمويل المناسب الذى يتوافق مع متطلبات البرنامج ومستوى التطبيق المعنى.

ثانيهما: ضمان المراقبة الجيدة متعددة من قبل مصادر ومن ثم تقليل نسبة الخطأ.

ووفقاً لذلك يقترح البرنامج أن تتعاون الوزارات السابقة (وزارة الصحة –وزارة الأسرة والسكان –وزارة التضامن الاجتماعى – وزارة الزراعة) فى هذه المهام القومية.

التوصيات:

تحدث زيادة السكان في العالم تحدياً هاماً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فيما يلي بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحد من الزيادة السكانية:

(1) **توعية السكان**: يمكن تحقيق تقليل في معدلات الزيادة السكانية من خلال زيادة الوعي بأهمية التنظيم الأسري وتأثيره على الحياة المستقبلية للأفراد والمجتمع. يمكن توفير المعلومات والتثقيف حول وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.

(2) **تحسين الرعاية الصحية**: تحسين الرعاية الصحية العامة وتوفير الخدمات الصحية الأساسية يمكن أن يساهم في تقليل معدلات الولادة وتحسين صحة الأمهات والأطفال. يجب تعزيز الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة وتوفير وسائل منع الحمل الفعالة والآمنة.

(3) **تعزيز التعليم**: تحسين فرص التعليم للنساء والفتيات يمكن أن يعزز الوعي والمعرفة حول التنظيم الأسري وأهمية التأخير في الإنجاب.

(4) **تحسين الحياة الاقتصادية**: توفير الفرص الاقتصادية وزيادة معدلات التشغيل يمكن أن يقلل من الرغبة في الإنجاب الكبيرة. يجب تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والصناعات الأساسية لتوفير فرص عمل مناسبة.

(5) **تشجيع التخطيط الأسري**: يجب توفير وسائل منع الحمل الفعالة والآمنة والمتاحة بسهولة للأزواج والأفراد. يمكن تشجيع التخطيط الأسري من خلال توفير الخدمات والمعلومات والتوجيه اللازم للأزواج والأسر.

(6) **الحد من التمييز الجنسي**: يجب العمل على تقليل التمييز الجنسي وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات، بما في ذلك حقوق التنظيم الأسري والتعليم والفرص الاقتصادية. تحقيق المساواة الجنسية يمكنأن يؤدي إلى تحسين وضع المرأة وتقليل معدلات الولادة.

(7) **توفير الدعم الاجتماعي**: يمكن تقديم الدعم الاجتماعي للأسر والأفراد من خلال برامج الرعاية الصحية العائلية والمساعدات المالية والدعم النفسي. يمكن أن يساعد الدعم الاجتماعي على تقليل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة معدلات الولادة.

(8) **تعزيز التخطيط الحضري**: يمكن تحقيق تقليل في معدلات الزيادة السكانية من خلال تخطيط المدن والمناطق الحضرية بشكل فعال. يجب توفير البنية التحتية اللازمة والخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والنقل العام، بحيث يتم توزيع السكان بشكل متوازن في المناطق الحضرية.

(9) **تشجيع التنمية المستدامة**: يجب تشجيع التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار التوازن بين النمو السكاني والصحة البيئية.

يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والزراعة المستدامة وتوفير الطاقة النظيفة.

(10) **تشجيع التعاون الدولي**: يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية وتخفيف الفقر وتحقيق الاستدامة. يمكن تبادل الخبرات والمعرفة والموارد بين الدول لتحقيق تقدم في حل مشكلة الزيادة السكانية.

(11) **تشجيع التنمية الحضرية المستدامة:** حيث تلعب دورًا هامًا في الحد من الزيادة السكانية، **وذلك لعدة أسباب:**

(أ) توفير الفرص الاقتصادية: توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي في المدن يعزز فرص الحياة المستدامة والتنمية الشخصية للسكان. عندما يتوفر العمل والتعليم والخدمات الأساسية في المدن، يتجه الناس للعيش فيها بدلاً من المحافظات المزدحمه، مما يساعد في تقليل النمو السكاني في المناطق المزدحمه.

(ب) توفير الخدمات الأساسية: تهيئة المدن بالبنية التحتية اللازمة، مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل العام، يجعلها مكانًا أكثر جاذبية للسكان. عندما يتوفر الوصول إلى هذه الخدمات بشكل مستدام في المدن، يصبح تلبية احتياجات السكان أسهل وأكثر فعالية، وبالتالي يقلل الضغط على المناطق الحضرية والرئيسية ويقيد النمو السكاني.

(ج) إدارة الأراضي والموارد بشكل فعال: التخطيط العمراني المستدام يساعد في استخدام الأراضي والموارد بشكل فعال ومستدام. عندما يتم تنظيم النمو الحضري بطريقة مدروسة، يمكن الحد من التجاوزات العشوائية واستغلال الموارد بشكل مستدام، مما يحمي البيئة ويحقق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة.

(د) التنقل المستدام: توفير نظم نقل عام فعالة ومستدامة يقلل من اعتماد السكان على وسائل النقل الشخصية ويقلل من الازدحام المروري. عندما يتوفر نظام نقل مستدام في المدن، يصبح الانتقال بين المناطق الحضرية أكثر سهولة ويقلل من الحاجة للتنقل طويل المدى، مما يساهم في تقليل الاحتياجات السكانية في المناطق المزدحمة.

(12) ضرورة الاهتمام بكل من البحوث التجريبية أو شبه التجريبية أو منهج المسح الاجتماعي عند إجراء البحوث السكانية.

(13) ضرورة وضع أجنده بالموضوعات المرتبطة بالمشكلة السكانية والتي يجب معالجتها من قبل الجهات المعنية بالقضية السكانية.

(14) العمل على تحسين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان بصفة عامة والسكان الريفيين بصفة خاصة من خلال تنفيذ العديد من البرامج التنموية بينهم.

(15) تبني خطة إعلامية متكاملة يشارك فيها كافة الجهات المعنية بالقضية السكانية وتعتمد على العديد من وسائل الإعلام بهدف نشر الوعي على أكبر نطاق ممكن لتوعية السكان بخطورة وأهمية القضية السكانية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

لطفى ، عبد الحميد ، وحسن الساعاتى ، 1981 ، دراسات فى علم السكان ، دار المعارف ، القاهرة ، ص37.

رمضان ، السيد ، 2002 ، إسهامات الخدمة الاجتماعية فى مجال الأسرة والسكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص260.

عبد الباقى ، زيدان ، 1978 ، أسس علم السكان ، مكتب وهبه ، القاهرة ، ص ص81-88.

أحمد ، محمد مصطفى ، 1995 ، الخدمة الاجتماعية فى مجال السكان والأسرة ، دار الطباعة ، الاسكندرية ، ص ص12-14.

فرجانى ، نادر ، 1977 ، المشكلة السكانية فى مصر ، ب.ن ، ص13.

الصديقى ، سلوى عثمان ، وعبد المحى محمود حسن ، 2000 ، مرجع سابق ، ص ص298-301.

جلبى ، على عبد الرازق ، 1988 ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ص250.

أبو عياية ، فتحى محمد ، 1996 ، جغرافية السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ص137.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Thompson, Warren S. & David T. Lewis, 1965, population problems, Tata Mc Grow, Hill Publishing Company, LTD. Bombay, New Dalhi, (5th. Ed.), P.11.

Henry, Shryock & Jacobs. Siegel, 1967, Studies in Population, The Methods and Materials of Demography, Academic press, Inc., New Yourk Printed in the U. S. A, P. 273.

Heer, David M. 1975, Society and Population, Prentice- Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey.

Thompson, Warren S. & David T. Lewis, 1965, OP. Cit. P.P. 38-44.